

## قياس جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الخاصة: دراسة مقارنة بين بنوك معتمدة على

## المعايير المحاسبية الدولية وبنوك معتمدة على معايير محاسبية محلية

**Measuring Financial Reporting Quality in Private Banks: A Comparative Study  
Between Banks Adopted International Accounting Standards and Banks Adopted  
Local Accounting Standards**ريم أحمد غريب<sup>1</sup> \*، ساميا أحمد داود<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة طرطوس، (الجمهورية العربية السورية)، Samiadwd2019@gmail.com<sup>2</sup> جامعة طرطوس، (الجمهورية العربية السورية)، reem.a.ghareeb98@gmail.com

النشر: 2023/03/31

القبول: 2023/03/03

الاستلام: 2022/12/03

**ملخص:**

يهدف هذا البحث إلى اختبار مستوى جودة التقارير المالية في القطاع البنكي للبلدان النامية، من خلال التحقق مما إذا كان المدراء يقومون بالتلاعب بالمكونات التقديرية المتعلقة بأكبر المستحقات البنكية وأكثرها أهمية مخصص خسائر القروض *Loan Losses Provision (LLP)*. وبما أن عملية التقدير المحاسبي يحكمها الحكم المهني والمرونة الممنوحة من قبل معايير المحاسبة المطبقة. فقد افترض البحث أن تبني معايير المحاسبة الدولية يحسن من جودة التقارير المالية لدى البلدان النامية من خلال الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح. إلا أن النتائج بينت أن البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة المحلية في البلدان النامية تتفوق في جودة التقارير المالية على البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية. وتمت مناقشة هذه النتائج وتقديم التوصيات بناءً عليها.

**الكلمات المفتاحية:** جودة التقارير المالية؛ إدارة الأرباح؛ مخصص خسائر القروض؛ معايير المحاسبة الدولية.

**Abstract:**

This research examines financial reporting quality in the banking sector of developing countries. through testing whether managers manipulate estimated components of Loan Loss Provision (LLP). And since accounting estimation process depends on professional judgment and flexibility granted by accounting standards. This research hypothesizes that the adoption of international accounting standards improves financial reporting quality in developing countries by limiting earnings management behavior. However, the results showed that financial reports based on local accounting standards are better than financial reports based on international accounting standards. The findings were discussed. Some recommendations and suggestions were provided.

**Keywords:** Financial Reporting Quality; Earnings Management; Loan Losses Provision; International Accounting Standards.

## 1. مقدمة:

تتمتع التقارير المالية بأهمية بالغة كونها تمثل رسالة الشركة لأصحاب المصالح الخارجيين المختلفين، والتي تمدهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة. بالتالي، يؤدي تقديم معلومات مضللة إلى اتخاذ قرارات غير صائبة. ومن أجل هذا تسعى الجهات التنظيمية المحاسبية المحلية والعالمية إلى تحسين جودة التقارير المالية، من خلال العمل على إصدار معايير محاسبية عالية الجودة وتطوير آليات حوكمة الشركات ومعايير المراجعة والتدقيق. ووفقاً لذلك تعتبر معايير المحاسبة الدولية أحد الحلول التي طورتها الجهات التنظيمية المحاسبية العالمية، بغرض تحقيق أكبر قدر من المنفعة لأصحاب المصالح المختلفين عبر العالم. وعلى الرغم من اعتمادها من قبل معظم البلدان النامية والمتقدمة، إلا أن الدراسات السابقة قد قدمت نتائج متباينة حول دور معايير المحاسبة الدولية في زيادة جودة التقارير المالية. وعزت هذا التباين في النتائج إلى اختلاف خصائص الشركات والبلدان، باختلاف العوامل المؤسسية والبيئية له دور كبير في اختلاف جودة التقارير المالية بين البلدان. ووفقاً لهذا، يتبادر التساؤل عما إذا كانت معايير المحاسبة الدولية تساهم حقاً في تحسين جودة التقارير المالية؟ ولذلك فإن هذا البحث يركز على قياس جودة التقارير المالية في بلد يعتمد على معايير المحاسبة الدولية (الجمهورية العربية السورية) وبلد يعتمد على معايير محاسبية محلية (الهند). علماً أن كلا البلدين يعتبر من البلدان النامية وفقاً لتصنيف البنك الدولي، حيث تنتمي سورية إلى شريحة البلدان منخفضة الدخل وتنتمي الهند إلى الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل.<sup>1</sup>

### 1.1. إشكالية الدراسة:

ينظر المجتمع الأكاديمي بشكل عام إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يعد بمثابة حل جوهري للمشاكل المتعلقة بجودة التقارير المالية، وهو يفترض أن تبني معايير المحاسبة الدولية سوف يزيد من جودة التقارير المالية هذه. ولكن هل حققت معايير المحاسبة الدولية الغرض منها والمتمثل في تحسين جودة التقارير المالية في جميع أنحاء العالم وخصوصاً بعد اعتمادها لفترة زمنية طويلة نسبياً؟ ولذلك يتساءل هذا البحث بشكل أكثر تحديداً عما إذا كانت التقارير المالية في البلدان النامية المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية تتسم بالجودة بالمقارنة مع البلدان النامية المعتمدة على معايير محاسبية محلية. ويمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤل التالي: هل تتسم التقارير المالية المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية بالجودة بالمقارنة مع التقارير المالية المعتمدة على معايير محاسبية محلية؟

### 2.1. أهمية الدراسة:

ركزت معظم الدراسات السابقة على قياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية في جودة التقارير المالية قبل تبني السوق معايير المحاسبة الدولية وبعدها، ولذلك هناك قلة في الدراسات التي تقيس جودة التقارير المالية بين سوق يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وسوق يستند إلى المعايير المحلية، وعليه يقدم هذا

البحث مساهمة علمية في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يركز هذا البحث على قياس جودة التقارير المالية في ظل اختلاف المعايير المحاسبية المطبقة بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها، أي بغض النظر عن الاختلاف بين البلدان المدروسة من الناحية التنظيمية والثقافية والمؤسسية. فضلاً عن أن العينة المعتمدة في هذا البحث تشمل قطاع البنوك والذي كان يستبعد من معظم الدراسات السابقة التي فحصت جودة التقارير المالية بالاعتماد على ممارسة سلوك إدارة الأرباح من خلال المستحقات.

### 3.1. أهداف الدراسة:

يتجلى الهدف من هذا البحث في:

1. دراسة جودة التقارير المالية المستندة إلى المعايير الدولية في البلدان النامية.
2. دراسة جودة التقارير المالية المستندة إلى المعايير المحلية في البلدان النامية.
3. التحقق من أن جودة التقارير المالية المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية أعلى من جودة التقارير المالية المعتمدة على معايير المحاسبة المحلية لدى البلدان النامية.

### 4.1. الفروض والمنهجية:

يختبر البحث النموذج الآتي:

- $H_1$ : تتسم التقارير المالية المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية في البلدان النامية بالجودة.
- $H_2$ : لا تتسم التقارير المالية المعتمدة على معايير محاسبية محلية في البلدان النامية بالجودة.
- $H_3$ : يزداد مستوى جودة التقارير المالية في البلدان المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية عنه في البلدان غير المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية.

وبغرض اختبار الفروض، يعتمد البحث على عينة من البنوك التجارية الخاصة المدرجة في بلدين ناميين مطبقين معايير محاسبية مختلفة. وقد اخترنا سورية كوكيل للبلد المعتمد على معايير المحاسبة الدولية، والهند كوكيل للبلد المعتمد على معايير محاسبية محلية. بالنسبة للعينة السورية، يوجد في سورية بورصة واحدة فقط تسمى بورصة دمشق للأوراق المالية (DSE). يبلغ إجمالي عدد البنوك الخاصة المدرجة في DSE المالية 14 بنكاً، منها ثلاثة بنوك إسلامية تم استبعادها. بينما يوجد في الهند ثمان بورصات للأوراق المالية، اخترنا أن سوق الأوراق المالية الوطنية في الهند (NSE) وقد تم اعتمادها لاعتبارها أكبر أسواق الأوراق المالية في الهند وفقاً لموقع [share.america](http://share.america)<sup>2</sup>. ويبلغ إجمالي عدد البنوك الخاصة المدرجة في NSE 21 بنكاً، وتم استبعاد ستة بنوك منها لعدم توفر البيانات المطلوبة. وقد تم جمع البيانات عن الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2020. ووفقاً لهذا بلغ إجمالي الملاحظات 121 ملاحظة في سورية و165 ملاحظة في الهند.

وبهدف اختبار مستوى جودة التقارير المالية، سوف يعتمد البحث على اختبار ممارسة مدراء البنوك لسلوك إدارة الأرباح من خلال المستحقات التقديرية. وذلك بالاعتماد على نموذج مخصص خسائر القروض ذو

المرحلتين. حيث تختبر المرحلة الأولى المكونات غير التقديرية المؤثرة في عملية تكوين المخصص، ومن ثم تختبر المرحلة الثانية العوامل المفترضة المؤثرة في تقدير المخصص. وينسب هذا النموذج إلى Beaver & Engel (1996) وقد حظي بقبول واسع من قبل الدراسات التجريبية السابقة، على سبيل المثال (Kanagaretnam et al., 2004; Kanagaretnam et al., 2015; Elleuch and Taktak, 2015) كما اعتمدت عليه عدة دراسات عربية، مثل (سعادة، 2021؛ ياسين وكريج، 2020).

في المرحلة الأولى، يتم تحديد المستحقات التقديرية لمخصص خسائر القروض من خلال بواقي دالة انحدار المكونات غير التقديرية (التغير في إجمالي القروض، احتياطي خسائر القروض في بداية الفترة، التغير في القروض غير العاملة، القروض غير العاملة في بداية الفترة)، بوصفها متغيرات مستقلة يفترض أن تؤثر في تقدير المدراء لمخصص خسائر القروض. بالتالي، من المتوقع أن تكون الإشارة موجبة بالنسبة لمعاملات المتغيرات (التغير في إجمالي القروض، القروض غير العاملة في بداية الفترة، التغير في القروض غير العاملة). وأن تكون الإشارة سالبة بالنسبة لمعامل المتغير رصيد احتياطي خسائر القروض في بداية الفترة، حيث من المفترض أن تؤدي زيادة رصيد الاحتياطي المكون في العام السابق إلى تخفيض المخصص المطلوب تشكيله في العام الحالي. وتتخذ دالة انحدار المرحلة الأولى الشكل التالي:

$$LLP_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 LLA_{i,t} + \beta_2 NPL_{i,t-1} + \beta_3 \Delta NPL_{i,t} + \beta_4 \Delta TL_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots (1)$$

$LLP_{i,t}$  (Loan Loss Provision): مخصص خسائر القروض المكون للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ ، مقسماً على إجمالي القروض في بداية الفترة.<sup>3</sup>

$LLA_{i,t}$  (Loan Loss Allowance): رصيد احتياطي خسائر القروض في بداية الفترة للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ ، مقسماً على إجمالي القروض في بداية الفترة.

$NPL_{i,t-1}$  (Non-Performing Loans): القروض غير العاملة للشركة  $i$  في بداية الفترة  $t$ ، مقسماً على إجمالي القروض في بداية الفترة.

$\Delta NPL_{i,t}$  (Change in Non-Performing Loans): التغير في القروض غير العاملة للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ ، مقسماً على إجمالي القروض في بداية الفترة.

$\Delta TL_{i,t}$  (Change in Total Loans): التغير في رصيد إجمالي القروض للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ .

$\varepsilon_{i,t}$ : الخطأ المعياري لدالة الانحدار، ويمثل المكون التقديري لمخصص خسائر القروض.

يتم تقدير المخصصات في الشركات بالاعتماد على نوعين من المكونات: (1) مكونات غير تقديرية تؤثر في المخصص المطلوب تشكيله دون تدخل الإدارة والتي تم اختبارها في المعادلة (1)، (2) مكونات تقديرية من قبل الإدارة حيث تعتمد على الحكم المهني والحرية الممنوحة من قبل المعايير المحاسبية المطبقة. بالتالي لا يوجد دور للأرباح التي حققتها الشركة في عملية تقدير المخصصات، ووفقاً لهذا يتم التحقق في المرحلة الثانية من

ممارسة البنك لسلوك إدارة الأرباح من خلال اختبار ما إذا كانت الأرباح قبل الضريبة والمخصص (الأرباح غير المدارة) تؤثر في المستحقات التقديرية. وتكون المعادلة على الشكل التالي:

$$ABSDDL P_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 EBTP_{i,t} \dots (2)$$

$ABSDDL P_{i,t}$  (Absolut Discretionary Loan Loss Provision): القيمة المطلقة للمكونات التقديرية المستخدمة في تكوين مخصص خسائر القروض المكون للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ .

$EBTP_{i,t}$  (Earnings Before Tax & Provision): الأرباح قبل الضرائب والمخصص للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ ، مقسمة على إجمالي الأصول في بداية الفترة. وتمثل الأرباح غير المدارة unmanaged earnings. وبناءً على الدراسات السابقة (Kanagaretnam et al., 2004; Oosterbosch, 2010)، في حال اعتماد المدراء في عملية التقدير على مقدار الأرباح قبل الضريبة والمخصص (الأرباح غير المدارة) يتوقع أن تكون إشارة المعامل الخاص فيه موجبة (معامل إدارة الأرباح)، أي إنه يشير إلى ممارسة سلوك إدارة الأرباح. وفي هذه الحالة لا تتسم التقارير المالية بالجودة. وتستخدم المعادلة التالية بغرض اختبار الفرض الثالث وفحص العلاقة بين معايير المحاسبة المطبقة وجودة التقارير المالية:

$$ABSDDL P_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 EBTP_{i,t} + \beta_2 IFRS_{i,t} + \beta_3 EBTP_{i,t} * IFRS_{i,t} \dots (3)$$

$IFRS_{i,t}$ : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت التقارير المالية قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية  $IAS/IFRS$ ، والقيمة 0 في حال لم تكن كذلك.

$EBTP_{i,t} * IFRS_{i,t}$ : متغير تفاعلي بين تبني  $IAS/IFRS$  ومعامل إدارة الأرباح.

حيث يتوقع أن يؤدي تبني معايير المحاسبة الدولية إلى زيادة جودة التقارير المالية، وبمعنى آخر تخفيض ممارسة سلوك إدارة الأرباح. وبالتالي يتوقع أن يخفض تبني  $IAS/IFRS$  من المستحقات التقديرية، أي أن تكون نتيجة المعامل  $IFRS$  معنوية سالبة وكذلك إشارة المعامل  $EBTP * IFRS$  معنوية سالبة.

### 5.1. الدراسات السابقة:

دراسة (Barth et al., 2008): هدفت هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان اعتماد معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى تحسين مستوى جودة المحاسبة. وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 327 شركة معتمدة على معايير المحاسبة الدولية في 21 بلد، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1994 و 2003، وعينة مماثلة لشركات غير معتمدة على معايير المحاسبة الدولية. وقد استخدمت إدارة الأرباح كوكيل يعبر عن مستوى جودة المحاسبة. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية تتمتع بجودة محاسبية أعلى من الشركات غير المعتمدة عليها. بالإضافة إلى زيادة جودة المحاسبة بعد تبني معايير المحاسبة الدولية عما كانت عليه قبل التبني.

دراسة (Houque et al., 2012): هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر كلاً من تبني معايير المحاسبة الدولية ومدى قوة قوانين حماية المستثمر في ممارسة سلوك إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمستحقات التقديرية.

وذلك في ستة وأربعين بلد مطبق لمعايير محاسبية مختلفة. وقد أظهرت النتائج أن تبني معايير المحاسبة الدولية لا يؤدي إلى تحسين مستوى جودة الأرباح في البلدان التي تتسم قوانين حماية المستثمر فيها بالضعف. وفي المقابل، وجدت الدراسة زيادة في مستوى جودة الأرباح بعد تبني معايير المحاسبة الدولية وذلك في البلدان التي تتسم قوانين حماية المستثمرين فيها بالقوة.

دراسة (Rathke et al., 2016): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مستوى إدارة الأرباح في أمريكا اللاتينية بعد تبني معايير المحاسبة الدولية من جهة، وتحليل دور الإدراج المتعدد cross-listing في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. حيث يشكل الإدراج المتعدد حافزاً للشركات لتقوم بإعداد تقارير مالية عالية الجودة. وقد قامت الدراسة بمقارنة مستوى إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في السوق المالية للولايات المتحدة والتي تطبق معايير المحاسبة الدولية (حيث يسمح للشركات الأجنبية المدرجة تطبيق معايير المحاسبة الدولية). وتشمل عينة الدراسة شركات تنتمي لثلاث مجموعات من البلدان: دول أمريكا اللاتينية (البرازيل وتشيلي)، ودول الاتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا) ودول نظام الأنجلوساكسونية (بريطانيا وأستراليا). وبينت النتائج ارتفاع مستوى إدارة الأرباح في دول أمريكا اللاتينية. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه على الرغم من تطبيق معايير عالية الجودة ووجود حوافز لإعداد تقارير مالية عالية الجودة، إلا أن خصوصية البلدان تلعب دور هام في آلية تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

دراسة (Mongrut & Winkelriedk, 2019): هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف محددات إدارة الأرباح في أكبر ستة اقتصادات في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كولومبيا، المكسيك، بيرو). اختبرت الدراسة أثر كلاً من تبني معايير المحاسبة الدولية وجودة التدقيق في إدارة الأرباح. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات 871 شركة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016. وبينت النتائج انخفاض جودة التدقيق بعد اعتماد معايير المحاسبة الدولية، كما أن اعتماد معايير المحاسبة الدولية لم يحدث أي تغيير في مستويات إدارة الأرباح. وبناءً على ذلك توصلت الدراسة إلى أن مجرد الاعتماد على المعايير الدولية IFRS لا يعد كافياً لضمان شفافية الأسواق وعدم إدارة الأرباح.

## 2. الإطار النظري والتعريف بمتغيرات الدراسة:

### 1.2. جودة التقارير المالية:

يتضمن مفهوم جودة التقارير المالية خصائص متعددة، ومع ذلك لم تقدم الدراسات السابقة تعريفاً محدداً لجودة التقارير المالية. ويشير مصطلح الجودة عموماً إلى صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، فالجودة مسألة نسبية (مشكور وعبد، 2018). وبناءً عليه، تشير جودة المعلومات المحاسبية إلى خلوها من الخطأ والتضليل والتحيز، وأنها أعدت بما يتلاءم مع القوانين الناظمة والمعايير المحاسبية المطبقة، من أجل تلبية الغرض منها والتمثل في مساعدة أصحاب المصالح المختلفين في اتخاذ القرارات. وقد وصفت جودة التقارير المالية بأنها تقرير يتم تقديمه بناءً على حالة الشركة (Irwandi, )

(2020). كما وصفت بأنها نتيجة عملية المساءلة عن التقارير المالية للشركة من قبل أصحاب المصالح الخارجيين (Suharsono, 2020).

وقد استخدمت الدراسات السابقة مؤشرات ومقاييس متعددة بغرض تحديد مستوى جودة التقارير المالية. فقد اعتمدت دراسة Barth (2006) على إدارة الأرباح كمقياس لمستوى جودة المحاسبة، وكذلك استخدمت دراسة Barth (2008) كلاً من إدارة الأرباح وتوقيت الاعتراف بالخسائر وملائمة قيمة الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية. وبالمثل اعتمدت دراسة كلاً من JeanJean and Stolowy (2008)، Callao (2010)، Pena and Franco (2017)، و Key and Kim (2020) على إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية. بينما اعتمدت دراسات أخرى مثل Beest et al. (2009) و Kao (2014) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل القدرة التنبؤية، التغذية العكسية، التوقيت الملائم، العرض الصادق، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

وقد حازت إدارة الأرباح على اهتمام طيف واسع من المفكرين. وتعرّف إدارة الأرباح بأنها عملية التلاعب بالتقارير المالية بهدف تحقيق مكاسب خاصة (Schipper, 1989). كما عرفها Healy and Wahlen (1999) و Leuz (2003) بأنها قيام الأطراف المطلعة في الشركة بتغيير نتائج الأداء الاقتصادي المنشورة في التقارير المالية، إما بغرض تضليل أصحاب المصالح الخارجيين غير المطلعين أو التأثير في نتائج الالتزامات التعاقدية. وبالمثل عرفها Callao (2010) بأنها "الممارسات المحاسبية التي يستخدمها المدراء - ضمن الحدود التي ترسمها الأسس والمعايير المحاسبية - بغرض تحقيق مكاسب خاصة" (p.160). وبناءً على ذلك أوضح Oosterbosch (2010) أن مفهوم إدارة الأرباح يتضمن: أولاً، اعتماد الإدارة على الحكم المهني في اختيار بدائل الممارسات المحاسبية. ثانياً، الهدف من إدارة الأرباح هو تضليل أصحاب المصالح، ويتطلب ذلك توافر شرط اعتقاد مستخدمي التقارير المالية بأن السوق المالية تتسم بالكفاءة. حينئذٍ، سوف يعتمدون على المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية دون التحقق منها، وبالتالي اتخاذ قرارات غير صائبة وبذلك يتحقق الغرض من إدارة الأرباح المتمثل في تضليل أصحاب المصالح.

وعلى الرغم من أن الرأي السائد بين الدراسات السابقة هو أن إدارة الأرباح تضفي أثراً سلبياً على القوائم المالية، إلا أن Rahman et al. (2013) عبر عن إدارة الأرباح بأنها "قيام المدراء باتخاذ القرارات الإدارية المعقولة والقانونية وإعداد التقارير المالية بهدف تحقيق نتائج مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها" (p.23). وبذلك لا تعني إدارة الأرباح قيام المدراء بأنشطة غير قانونية، إذ يمكن للمدراء التلاعب بالأرباح من خلال الخيارات المحاسبية أو القرارات التشغيلية بالاعتماد على المرونة الممنوحة لهم في اختيار الممارسات المحاسبية (Rahman et al., 2013).

يخلص مما سبق إلى نتيجة مفادها أنه عند توجه المدراء إلى إدارة الأرباح فإنهم يلجؤون إلى استغلال الحكم المهني في إعداد التقارير المالية وهيكله المعاملات. وذلك بغرض تحريف القوائم المالية، أو تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو التأثير على نتائج الالتزامات التعاقدية. وقد اختلف الباحثون في

أثر المرونة الممنوحة للمدراء من خلال الحكم المهني على جودة التقارير المالية، حيث أشارت الدراسات المؤيدة إلى أن تمتع المدراء بقدر أكبر من الحرية سوف يعكس الوضع الاقتصادي للشركة وأداءها الراهن بشكل أفضل، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية (Barth et al., 2008; Yurisandi and Puspitasari, 2015; Pena and Franco, 2017; Pelucio -Grecco et al., 2014; Key and Kim, 2020). وفي المقابل، يرى معارضو هذا الرأي أن الاعتماد على الحكم المهني سوف يزيد من انتهازية الإدارة، وذلك باختيارها البديل المحاسبي الذي يعظم من منفعتها "إدارة الأرباح"، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية (Ewert and Wagenhofer, 2005; Callao and Jarne, 2010; Cang et al., 2014).

وقد ميزت الدراسات السابقة بين طريقتين لإدارة الأرباح: إدارة الأرباح من خلال المستحقات وإدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية. وتنتج المستحقات عن الاختلاف بين توقيت التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بها، وتصنف إلى مستحقات تقديرية ومستحقات غير تقديرية. فالمستحقات غير التقديرية (الطبيعية) هي عبارة عن مستحقات تنتج عن معاملات الشركة خلال الفترة الحالية، وتعتبر طبيعية نظراً لمستوى أداء الشركة، واستراتيجية عملها، والاتفاقيات الصناعية والأحداث التي تطرأ على مستوى الاقتصاد الكلي والعوامل الاقتصادية الأخرى. أما المستحقات التقديرية (غير الطبيعية) هي عبارة عن المعالجات المحاسبية المختارة من أجل إدارة الأرباح (Oosterbosch, 2010). ووفقاً لذلك تحدث إدارة المستحقات من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية، حيث يستغل المدراء كيفية تطبيق المعايير المحاسبية بعد تسجيل المعاملات. بينما يقوم المدراء بإدارة الأرباح الحقيقية من خلال تغيير توقيت المعاملة أو هيكلتها (Ipino and Parbonetti, 2017). ويقصد بهيكله المعاملات "تحكم المدراء بالقرارات التشغيلية من خلال تغيير مواعيد التسليم أو الصيانة، وذلك بهدف إدارة التدفقات النقدية الأساسية التي تؤثر على الأرباح المعلن عنها" (Rahman et al., 2013, p.24).

وقد ميز Gunny (2010) بين إدارة الأرباح من خلال المستحقات وإدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية بأن كلا النوعين يتضمن تلاعب المدراء من خلال زيادة أو تخفيض الأرباح، ولكن تؤثر إدارة الأرباح الحقيقية على العمليات التشغيلية بينما لا تؤثر إدارة المستحقات على الأنشطة التشغيلية. ومن جهة أخرى، بين الاستبيان الذي قامت به دراسة (Graham et al., 2005, p.37) تفضيل المدراء إدارة الأرباح الحقيقية: "صرح المدراء بأنهم قد يتخذون قرارات مثل تأخير مواعيد الصيانة أو التلاعب بنفقات الإعلان أو قد يتخلون عن مشاريع ذات صافي قيمة عالية موجبة، من أجل تلبية معايير الأرباح قصيرة الأجل". كما قدم Gunny (2010) ثلاثة أسباب تدفع المدراء لتفضيل إدارة الأرباح الحقيقية على إدارة المستحقات: (1) قد تؤدي إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاق إلى التدقيق التنظيمي والتقاضي اللاحق. (2) يتمتع المدراء بمرونة محدودة في الإفصاح عن المستحقات التقديرية. (3) يجب أن تفي الخيارات المحاسبية بمتطلبات المدققين.



لقد حاز قياس جودة التقارير المالية من خلال مستوى إدارة الأرباح على اهتمام واسع من قبل الدراسات السابقة، وعلى وجه الخصوص إدارة الأرباح من خلال المستحقات. إلا أن الشركات المالية كانت تستبعد من العينة المدروسة، بسبب اختلاف مستحقاتها عن مستحقات الشركات غير المالية. ومع ذلك أكدت الدراسات السابقة على استخدام مدرء البنوك للمستحقات بغرض إدارة الأرباح على غرار الشركات غير المالية، وذلك من خلال التلاعب بأكبر المستحقات البنكية وأكثرها أهمية مخصص خسائر القروض (Loan Loss Provision (LLP)، مثل (Kanagaretnam et al., 2004; Ghosh, 2007; Goel and Das, 2012; Norden and Stoian, 2013; ) ومن (Elleuch and Taktak, 2015; Kanagaretnam et al., 2015; Vishnani et al., 2019; Ozili, 2022) الدراسات العربية (سعادة، 2021؛ فارس وآخرون، 2021؛ متولي، 2022). وبحسب رأي Norden and Stoian (2013) فإن الدور الذي يلعبه LLP أكثر تعقيداً من مستحقات الشركات غير المالية، نظراً لتأثيره في ربحية ومخاطرة البنك وما لذلك من أثر على عملية التداول. حيث يؤدي تشكيل المخصص إلى تقليل الربح من جهة، وزيادة التحوط ضد مخاطر الخسائر المتوقعة من عملية الإقراض من جهة أخرى. كما أن تخفيض المخصص يزيد من الربحية إلا أنه يزيد من احتمالية استخدام رأس المال لتغطية الخسائر. وفي ظل اتفاق معظم الدراسات السابقة على استخدام مدرء البنوك مخصص LLP لإدارة الأرباح، فقد توصلت قلة من الدراسات إلى نتائج مغايرة، مثل (Wetmore and Brick, 1994; Beatty et al., 1995; Ahmed et al., 1999). وقد بينت دراسة (Ahmed et al., 1999) أن سبب اختلاف النتائج يعود إلى عدم تضمينه في نموذج دراسته المكونات غير التقديرية المستخدمة في نماذج الدراسات السابقة. كما أكدت دراسة (Walland and Koch, 2000, p.12) أن التباين في النتائج يعود إلى اختيار عينات مختلفة واستخدام فترات زمنية مختلفة.

## 2.2. معايير المحاسبة الدولية:

يشير مفهوم المعيار عموماً إلى "القياسية Standardized" حيث يصف ما ينبغي أن يكون عليه الشيء، أو ماذا يجب أن يكون. أما من وجهة نظر المحاسبة المالية، فقد تم تعريف المعايير المحاسبية بأنها "مجموعة القواعد والمبادئ التي تعالج قضية محاسبية معينة" (Nelson, 2003, p.1). كذلك عرفها Martinez-Diaz (2005) بأنها "القواعد التي يتوجب على الشركات اتباعها عند قياس المعلومات المالية وغير المالية والإفصاح عنها" (ص1). وطبقاً لذلك عرف القاضي وحمدان (2012) "المعايير بأنها: نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة" (ص123). وبناءً على ما سبق، يمكن استنتاج تعريف المعايير المحاسبية بأنها: "مجموعة القواعد والمبادئ التي توجه عملية المعالجة المحاسبية من خلال تحديد كيفية قياس المعلومات المالية وغير المالية وكيفية الإفصاح عنها".

وقد ميزت الدراسات السابقة (Nobes, 2005; Schipper, 2003; Guillaume and Pierre, 2016; Sundvik, 2019) بين نوعين من المعايير المحاسبية: (1) معايير معتمدة على القواعد (Rules-based Standards). و(2) معايير معتمدة على المبادئ (Principles-based Standards). فالمعايير المعتمدة على القواعد: هي معايير

صارمة، تبين المعالجة المحاسبية اللازمة لكل حالة ولكل شركة. حيث يوضح المعيار للمحاسب ما يجب أن يقوم به بالتحديد، فهي لا تمنح الحكم المهني دوراً في الممارسة المحاسبية. لذا تتميز بالدقة ولكن يعاب عليها التعقيد المفرط. وتعتبر المبادئ المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية US GAAP من المعايير المعتمدة على القواعد. أما **المعايير المعتمدة على المبادئ**: هي معايير واضحة وسهلة التطبيق، تمثل دليلاً إرشادياً للمحاسب وتسمح له بالاعتماد على حكمه المهني في اختيار الممارسات المحاسبية. بالإضافة إلى عدم تحديد المعالجة المحاسبية اللازمة لكل قطاع من الشركات، فهي تقدم خطوطاً عريضة عامة حول آلية التطبيق فقط. وتعتبر معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS من المعايير المعتمدة على المبادئ.

تحدد المعايير المحاسبية إذاً كيفية المعالجة المحاسبية ومتطلبات العرض والإفصاح في التقارير المالية، وبالتالي يمكن القول أن المعايير المحاسبية تمثل وسيلة لقياس وتوصيل البيانات المالية أي من خلالها نستطيع معرفة قيمة الشركة (Posner, 2010). إلا أن عدم تجانس المعايير المحاسبية شكل عقبة أمام تكامل أسواق المال، وخصوصاً مع ظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار عولمة الأسواق المالية. الأمر الذي أدى إلى إدراك الجهات التنظيمية المحاسبية أهمية التوحيد والتنسيق المحاسبي على الصعيد العالمي، وتوجيه جهودها للبحث عن لغة أعمال موحدة تسهل عملية مقارنة التقارير المالية.

ومن الجدير هنا التمييز بين مفهوم التوحيد المحاسبي والتنسيق المحاسبي، فالتوحيد المحاسبي (Accounting Standardization) هو الحالة التي تتسم بالتجانس التام أو عدم التباين، أي تطبيق مبادئ وممارسات محاسبية واحدة على مستوى العالم (سلمان وجاري، 2017). بينما التنسيق أو التوافق المحاسبي (Accounting Harmonization) يعبر عن محاولة تجميع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها وتقليل درجة التباين فيما بينها، وبمعنى آخر تقليل الاختلاف بين المعايير والممارسات المحاسبية بين البلدان وتحقيق التقارب بين وجهات النظر المختلفة (سلمان وجاري، 2017). ورأت لفتة (2012) أن التوافق المحاسبي هو عملية تقريب المعايير المحاسبية على المستوى الدولي من بعضها البعض من خلال استبعاد أوجه الاختلاف منها والمحافظة على أوجه التشابه فيها. ويوافقهم Nobes (2016) حيث عرف التنسيق المحاسبي بأنه زيادة التقارب بين الممارسات المحاسبية وتقليل درجة التباين فيما بينها، وبين أن التوحيد المحاسبي هو تطبيق مجموعة واحدة من القواعد الصارمة.

وقد بدأت جهود التوحيد المحاسبي ومحاولات وضع المعايير المحاسبية على مستوى عالمي منذ عام 1904، عندما عقد المؤتمر المحاسبي الأول في الولايات المتحدة الأمريكية. في حين بدأ تطوير معايير المحاسبة الدولية في عام 1973 من خلال تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC). وقد تأسست اللجنة من تكتل مهني مكون من تسعة بلدان هي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، فرنسا، استراليا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، وهولندا (Nobes, 2016; Martinez-Diaz, 2005). وتمثل الهدف الأساسي لـ IASC في نشر وتعزيز قبول المعايير المحاسبية الدولية على أساس عالمي

(Nobes, 2016). وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC 41 معيار محاسبي دولي، إلى أن تمت إعادة هيكلتها وتشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board في عام 2001. وكانت أولى إصداراته التبنّي الكامل لجميع المعايير التي سبق وأصدرتها IASC. يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معايير محاسبية يطلق عليها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). والتي إما أن تكون معايير محاسبية جديدة أو تعديلات على معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC. بالتالي تشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS" المعايير الصادرة عن كلٍ من IASC وIASB (Jeanjean and Stolowy, 2008; Martinez-Diaz, 2005). وقد كان الغرض الأساسي من تأسيس IASB مماثل للغرض من تأسيس IASC والمتمثل في تطوير معايير محاسبية عالية الجودة تساهم في زيادة جودة التقارير المالية. وقد قام IASB منذ توليه بإعادة صياغة أهداف IASC وفقاً لما يلي: (1) تطوير مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة تساهم في تحقيق المنفعة العامة، (2) تعزيز استخدام المعايير الدولية وتطبيقها بدقة، (3) التوجه نحو تقارب معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية للحصول على حلول عالية الجودة (Trabelsi, 2016).

ولكن اختيار التنسيق المحاسبي الدولي لم يؤثر على جميع البلدان، فعلى الرغم من الوعي العالمي بتحديات العولمة لا تزال العديد من البلدان مترددة بشأن اتخاذ قرار تبني IAS/IFRS (Trabelsi, 2016). وفي هذا الصدد، لا بد من التمييز بين مفهوم الاعتماد أو التبنّي ومفهوم التقارب مع المعايير الدولية. فالتبني هو التخلي الكامل عن المعايير المحاسبية المحلية المطبقة واستبدالها بمعايير المحاسبة الدولية، أما التقارب يعني التغيير التدريجي في المعايير المحلية نحو المعايير الدولية (Nobes, 2016; Nobes, 2010). وقد وافقته دراسة (Mita and Husnah, 2015)، وأضافت أن التقارب يشير إلى وجود فروق ضئيلة بين المعايير المحلية والدولية والتي تكون عادةً في تاريخ سريان المعيار أو في استثناءاته.

لقد بينَ Zeghal and Mhedhbi (2006) ولفتة (2012) أن قيام الباحثين بدعم عملية تبني IAS/IFRS ينطلق من منافع التوافق المحاسبي الدولي الآتية: (1) يعزز تنسيق المحاسبة الدولية من جودة المعلومات المالية. (2) يحسن من إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في البيئة الدولية. (3) يسهل العمليات المالية على المستوى الدولي، وبالتالي يساهم في عولمة أفضل للأسواق المالية. (4) يساهم في تعزيز التكامل والقدرة التنافسية في الأسواق المالية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. (5) يسهل عملية توحيد الفروع الأجنبية. (6) تنتهي الحاجة إلى إعداد عدة قوائم مالية للشركات التي تبحث عن إدراج أسهمها في البورصات العالمية. (7) يحسن القرارات الإدارية في الشركات الدولية. (8) يختصر الزمن والتكلفة والجهود المبذولة من البلدان النامية للوصول إلى النتيجة التي وصلت إليها البلدان المتقدمة التي طورت المعايير الدولية.

أما Nobes (2016) فقد بينَ أن المنافع العائدة على البلدان النامية من تبني IAS/IFRS تتمثل في زيادة التسهيلات للشركات الأجنبية والمحلية والاستثمارات الدولية، بالإضافة إلى أن تكلفة تبني المعايير المحاسبية

الدولية IAS/IFRS أقل من تكلفة تطوير معايير محلية. ومع ذلك، لم تتخذ جميع البلدان النامية قرار تبني IAS/IFRS. ويمكن تصنيف العوامل المؤثرة في تبني IAS/IFRS وفقاً للدراسات السابقة ( Zeghal and Mhedhbi, 2006; Trabelsi, 2016; Abonwara et al., 2021) (1) عوامل تتعلق بالفرد مثل: المعرفة والخبرة المحاسبية، (2) عوامل تتعلق بالشركة مثل: حجم الشركة، عمر الشركة وجنسيته، و(3) عوامل تتعلق بالاقتصاد الكلي مثل: النظام القانوني، البنية الاقتصادية والثقافية، الروابط السياسية وغيرها.

وبالمقابل، بين Zeghal and Mhedhbi (2006) أن معارضة بعض الباحثين لقيام البلدان النامية بتبني IAS/IFRS ينطلق من الاختلافات البيئية. كما بينت النتائج التجريبية لدراسة (Zehri and Chouaibi, 2013) أن قرار تبني IAS/IFRS في البلدان النامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المؤسساتية. ومن جهة أخرى، المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المطبق في البلدان المتقدمة ليس لها صلة بعملية صنع القرار في البلدان النامية (Mita and Husnah, 2015; Perera, 1989). ولذلك أوصت العديد من الدراسات بأهمية ضرورة تنسيق الجهود الدولية لتقليل الاختلافات المؤسساتية بغرض تمهيد الطريق لاعتماد مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية الملائمة لمختلف الاقتصاديات. فقد أوصت دراسة (Jeanjean and Stolowy, 2008) بأهمية ضرورة تنسيق جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية والمفوضية الأوروبية في سبيل تنسيق الحوافز الإدارية والعوامل المؤسساتية بدلاً من تنسيق المعايير المحاسبية. كما أشارت دراسة (Mita and Husnah, 2015) إلى ضرورة تركيز استراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على التعاون مع الجهات التنظيمية المحلية أو مجموعات التعاون الإقليمية لتحقيق هدفه المتمثل في الوصول إلى مجموعة واحدة من المعايير الدولية عالية الجودة.

وعلى الرغم من أن الغرض الأساسي من تطوير معايير المحاسبة الدولية يتمثل في زيادة جودة التقارير المالية، إلا أن الدراسات السابقة قدمت نتائج تجريبية متباينة. وقد فُسر تباين نتائج تبني IAS/IFRS في اختلاف العوامل المؤسساتية بين البلدان. فقد توصلت دراسة (Barth et al., 2008) إلى نتيجة مفادها أن الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية تتمتع بجودة محاسبية أعلى من الشركات التي لا تطبقها. بالإضافة إلى حدوث تحسن في جودة المحاسبة بعد تطبيق المعايير الدولية عما كانت عليه قبل التطبيق. كما أظهرت وجود عوامل أخرى تؤثر في مستوى جودة المحاسبة مثل الحوافز وتقلب النشاط الاقتصادي وبيئة المعلومات. كما خلصت دراسة (Callao & Jarne, 2010) إلى وجود علاقة إيجابية بين IAS/IFRS وإدارة الأرباح، وبالتالي علاقة سلبية مع جودة التقارير المالية، وعزت ذلك إلى اختلاف خصائص الشركات والبلدان. بينما توصلت دراسة (Mongrut & Winkelriedk, 2019) إلى أن اعتماد المعايير الدولية IAS/IFRS لم يحدث أي تغيير في مستويات إدارة الأرباح، وأن مجرد الاعتماد على المعايير الدولية IAS/IFRS لا يعد كافياً لضمان شفافية الأسواق وعدم إدارة الأرباح. أما دراسة (Key & Kim, 2020) فقد توصلت إلى ارتفاع مستوى الجودة المحاسبية بعد تبني المعايير المحاسبية

الدولية IAS/IFRS كما أكدت على الآثار الإيجابية لتبني IAS/IFRS على أسواق المال والبيئة المحاسبية في كوريا.

وقد أوضح Pena and Franco في دراستهما عام 2017 أن اختلاف النتائج التجريبية المتعلقة بجودة القوائم المالية وتبني المعايير الدولية يعود إلى خصوصية كل دولة. ومن جهة أخرى، أكد Dechow (2010) على ارتباط نظام التقارير المالية ببيئة الشركة، حيث تؤثر البيئة الخارجية في القرارات الإدارية وبالتالي الطرق المحاسبية التي تختارها الإدارة. أي أن نظام التقارير المالية يتأثر بطريقة تكيف الشركة مع البيئة المحيطة بها ويختلف باختلافها. إذن، لا بد من ملائمة الممارسات المحاسبية للبيئة المطبقة بها. كما بين Guerhazi & Halioui (2020) أنه في ظل تطبيق الشركات المعايير المحاسبية ذاتها، فإن ممارسات إعداد التقارير تختلف اختلافاً كبيراً فيما بين الشركات والبلدان. حيث توجد عوامل إضافية تختلف عن المعايير المحاسبية تؤثر في ممارسات إعداد التقارير. فجودة التقارير المالية تعتبر وظيفة داخلية ترتبط بحوافز المدراء ومتطلبات السوق والتأثيرات السياسية. وفي هذا الصدد، بينت لفعة (2012) ضرورة صياغة المعايير المحاسبية بشكل ينسجم مع البيئة المطبقة فيها بحيث تتمكن من دعم عملية اتخاذ القرارات. وبالتالي، من المرجح استمرار الاختلافات في جودة المحاسبة بعد تبني IAS/IFRS إلى أن تتم إزالة جميع الاختلافات المؤسسية (Cai et al., 2008).

### 3. تحليل ومناقشة النتائج:

#### 1.3. الإحصاءات الوصفية:

يبين الجدول 1 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة. ويلاحظ في سورية ارتفاع متوسط نسبة التغير في إجمالي القروض إلى إجمالي القروض في بداية الفترة حيث بلغت 22% وهي متقاربة مع متوسط نسبة احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض في بداية الفترة 19%. كما يلاحظ ارتفاع متوسط القروض غير العاملة في بداية الفترة يبلغ 28% ومتوسط نسبة التغير في القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض في بداية الفترة 8%. وعلى الرغم من النسب المرتفعة السابقة إلا أن متوسط مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض في بداية الفترة يبلغ 2%. كما يبين الجدول ارتفاع الانحراف المعياري للأرباح قبل الضريبة والمخصص حيث يبلغ 17%. بالتالي، تقدم الإحصاءات الوصفية إشارة استباقية لممارسة مدراء البنوك السورية سلوك إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض.

يلاحظ في الهند أنه على الرغم من ارتفاع متوسط نسبة التغير في إجمالي القروض إلى إجمالي القروض في بداية الفترة 18%. إلا أن متوسط القروض غير العاملة في بداية الفترة يبلغ 2%، ومتوسط نسبة التغير في القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض في بداية الفترة يقترب من الصفر 0.05%. ويبلغ ومتوسط مخصص خسارة القروض إلى إجمالي القروض في بداية الفترة 1%. ويلاحظ التقارب بين متوسط احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض في بداية الفترة ومتوسط مخصص خسارة القروض إلى إجمالي القروض في بداية الفترة. كما يلاحظ انخفاض الانحراف المعياري للأرباح قبل الضريبة والمخصص بالمقارنة مع سورية

حيث يبلغ 1%. إن هذه الإحصاءات الوصفية المتسقة في الهند تشير إلى اعتماد البنوك الهندية سياسة إقراض ملائمة كما تقدم إشارة استباقية لعدم ممارسة سلوك إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض.

### الجدول (01): الإحصاءات الوصفية

EBTP	ABSDLLP	LLA	$NPL_{t-1}$	$\Delta NPL$	$\Delta TL$	LLP	العينة السورية
0.087908	0.035102	0.196725	0.282619	0.086539	0.229886	0.021331	Mean
0.031522	0.025174	0.160434	0.255 39	0.0434 8	0.105542	0.008346	Median
0.176679	0.030711	0.157187	0.226798	0.177828	0.484566	0.055771	Std. Dev.
121	121	121	121	121	121	121	Obs.
EBTP	ABSDLLP	LLA	$NPL_{t-1}$	$\Delta NPL$	$\Delta TL$	LLP	العينة الهندية
0.022716	0.004040	0.014896	0.028440	0.005176	0.182321	0.011712	Mean
0.021926	0.002808	0.010186	0.020051	0.003157	0.178468	0.009647	Median
0.014761	0.003614	0.013408	0.024860	0.012065	0.149459	0.008903	Std. Dev.
165	165	165	165	165	165	165	Obs.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

### 2.3. اختبارات جودة النموذج:

بغرض اختبار الفروض وتحليل النتائج لا بد من اختبار صلاحية النموذج، حيث تم اختبار تحقيق النموذج لافتراضات CLRM. وقد تبين وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ومن أجل حل هذه المشكلة تمت تصفية حد البواقي عن طريق إضافة فترة تباطؤ على اعتبار أنه وفقاً لـ Durbin Watson البواقي ترتبط ذاتياً عبر الزمن، وبالتالي تم التعبير عن حد الارتباط الذاتي بإضافة فترة تباطؤ واحدة (المتغير المساعد AR). وتشير إحصائية Durbin Watson المدرجة في الجداول اللاحقة إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. وقد تم التحقق من عدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة من خلال اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor VIF، وكما هو موضح في الجدول 2 لا تتجاوز قيمة معامل تضخم التباين الـ 5، وبالتالي لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة سواء في العينة السورية أو الهندية. كما تم التحقق من ثبات تباين الأخطاء من خلال اختبار معنوية F statistics لدالة انحدار مربعات المتغيرات المستقلة على مربعات البواقي، وتوضح النتائج المعروضة في الجدول 3 ثبات تباين الأخطاء نظراً لعدم معنوية إحصائية F statistics. كما تم التحقق من استقرار السلاسل الزمنية (عدم وجود جذر وحدة للسلسلة)، بالإضافة إلى التحقق من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وفقاً لاختبار Jarque-Bera كما هو موضح في الجدول 5. وبناءً على ذلك تمثل التقديرات الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى أفضل تقديرات خطية غير متحيزة، وبمعنى آخر النموذج Best Linear Unbiased Estimations (BLUE).

الجدول (02): اختبار التعددية الخطية

العينة السورية			
اختبار معادلة المرحلة الأولى		اختبار معادلة المرحلة الثانية	
Variance Inflation Factors Sample: 2010 2020 IF IFRS=1 Included observations: 121		Variance Inflation Factors Sample: 2010 2020 IF IFRS=1 Included observations: 121	
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	5.52E-05	3.024425	NA
LLA	0.002768	9.586740	3.716678
NPL <sub>t-1</sub>	0.001366	9.794753	3.817475
ΔNPL	0.000743	1.580681	1.275980
ΔTL	9.24E-05	1.446136	1.178646
العينة الهندية			
اختبار معادلة المرحلة الأولى		اختبار معادلة المرحلة الثانية	
Variance Inflation Factors Sample: 2010 2020 IF IFRS=0 Included observations: 165		Variance Inflation Factors Sample: 2010 2020 IF IFRS=0 Included observations: 165	
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	1.15E-06	2.864547	NA
LLA	0.003757	5.791154	3.719010
NPL <sub>t-1</sub>	0.001092	5.952783	3.758110
ΔNPL	0.001020	1.182834	1.114899
ΔTL	7.20E-06	1.736589	1.141860
العينة الإجمالية			
Variance Inflation Factors Sample: 2010 2020 IF IFRS=1 OR IFRS=0 Included observations: 286			
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	1.00E-06	4.252732	NA
EBTP	0.001127	8.671744	4.902519
IFRS	6.93E-06	1.496374	1.419096
EBTP*IFRS	0.001507	5.848603	5.770446

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

الجدول (03): اختبار ثبات تباين الأخطاء

المعادلة الأولى - العينة السورية				
<b>Dependent Variable: DLLP^2</b>				
Sample (adjusted): 2011 2020    Periods included: 11    Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 110				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001532	0.000425	3.608322	0.0005

$\Delta TL^2$	-0.000607	0.000388	-1.565219	0.1205
$\Delta NPL^2$	0.004463	0.002368	1.884335	0.0623
$NPL_{t-1}^2$	-0.001957	0.002797	-0.699650	0.4857
$LLA^2$	0.010875	0.006395	1.700678	0.0920
<b>F-statistic 1.842174 Prob(F-statistic) 0.126243</b>				
المعادلة الأولى - العينة الهندية				
<b>Dependent Variable: DLLP^2</b>				
Sample (adjusted): 2011 2020 Periods included: 10 Cross-sections included: 15				
Total panel (balanced) observations: 150				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.99E-10	1.75E-09	-0.513030	0.6088
$\Delta TL^2$	-5.24E-10	5.62E-09	-0.093309	0.9258
$\Delta NPL^2$	3.61E-08	5.65E-08	0.638610	0.5242
$NPL_{t-1}^2$	1.55E-07	6.32E-08	2.446921	0.0157
$LLA^2$	-9.04E-08	1.11E-07	-0.814673	0.4167
<b>F-statistic 1.771645 Prob(F-statistic) 0.153554</b>				
المعادلة الثانية - العينة السورية				
<b>Dependent Variable: RESIDUAL^2</b>				
Sample (adjusted): 2011 2020 Periods included: 10 Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 110				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000882	0.000147	6.015693	0.0000
$EBTP^2$	0.000456	0.000889	0.512826	0.6090
<b>F-statistic 0.262991 Prob(F-statistic) 0.609023</b>				
المعادلة الثانية - العينة الهندية				
<b>Dependent Variable: RESIDUAL^2</b>				
Sample (adjusted): 2011 2020 Periods included: 10 Cross-sections included: 15				
Total panel (balanced) observations: 150				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.25E-05	1.89E-06	6.611844	0.0000
$EBTP^2$	-9.12E-05	0.001050	-0.086869	0.9309
<b>F-statistic 0.007546 Prob(F-statistic) 0.930883</b>				
المعادلة الثالثة - العينة الإجمالية				
<b>Dependent Variable: RESIDUAL^2</b>				
Sample (adjusted): 2011 2020 Periods included: 10 Cross-sections included: 26				
Total panel (balanced) observations: 260				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.51E-08	6.67E-07	-0.037725	0.9699
$EBTP^2$	3.51E-05	0.000376	0.093419	0.9256
$IFRS^2$	-0.007293	0.005819	-1.253231	0.2217
$EBTP*IFRS^2$	-3.43E-05	0.000375	-0.091393	0.9272
<b>F-statistic 1.184355 Prob(F-statistic) 0.110453</b>				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

### 3.3. اختبارات النموذج الملائم:

بهدف اختيار نموذج الانحدار الأمثل، تتم المفاضلة بين نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة والعشوائية والتجميعية. بالنسبة للمعادلة الأولى، من غير الممكن اعتماد نموذج الانحدار وفق الآثار العشوائية عند إضافة



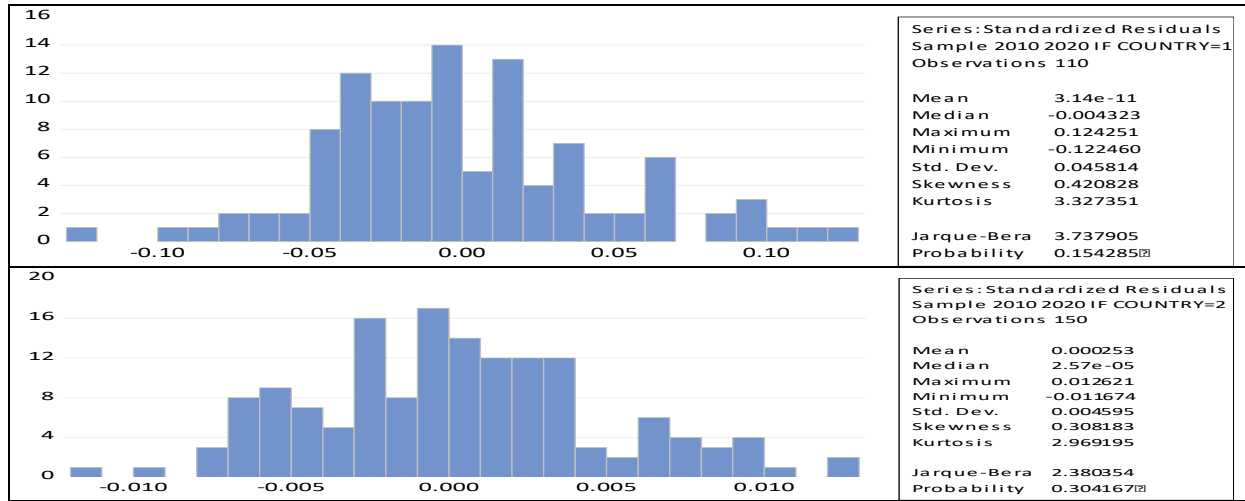
فترة تباطؤ، وبالتالي تمت المقارنة بين نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة والتجميعية من خلال تطبيق اختبار Likelihood Ratio. وقد بينت النتيجة تفوق نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة في سورية، ونموذج الانحدار وفق الآثار التجميعية في الهند. أما بالنسبة للمعادلة الثانية، فقد تم تطبيق اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج الانحدار وفق الآثار العشوائية ونموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة، وقد بينت النتيجة تفوق نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة في سورية، ونموذج الانحدار وفق الآثار العشوائية في الهند. وبناءً عليه تم في الخطوة التالية تطبيق اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين نموذج الانحدار وفق الآثار التجميعية ونموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة في سورية، حيث بينت النتيجة تفوق نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة. أما بالنسبة للهند، تم تطبيق اختبار Lagrange Multiplier (LM) للمفاضلة بين نموذج الانحدار وفق الآثار العشوائية ونموذج الانحدار وفق الآثار التجميعية. وقد أشارت النتائج إلى تفوق نموذج الانحدار وفق الآثار العشوائية. ويوضح الجدول 4 اختبارات نموذج الانحدار الملئم السابقة.

الجدول (04): اختبارات نموذج الانحدار الملئم

المعادلة الأولى:		
القرار	النتيجة	اختبار Likelihood Ratio
سورية: لا يمكن رفض الفرضية العدم وبالتالي يعتمد نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة.	Chi <sup>2</sup> Statistic= 8.642657 Prob.= 0.5663	H <sub>0</sub> : نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة H <sub>1</sub> : نموذج الانحدار وفق الآثار التجميعية
	الهند: نرفض رفض الفرضية العدم وبالتالي يعتمد نموذج الانحدار وفق الآثار التجميعية.	Chi <sup>2</sup> Statistic= 36.525753 Prob.= 0.0009
المعادلة الثانية		
القرار	النتيجة	اختبار Hausman
سورية: نرفض الفرضية العدم وبالتالي يعتمد نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة.	Chi <sup>2</sup> Statistic= 5.042895 Prob.= 0.0247	H <sub>0</sub> : نموذج الانحدار وفق الآثار العشوائية H <sub>1</sub> : نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة
	الهند: لا يمكن رفض الفرضية العدم وبالتالي يعتمد نموذج الانحدار وفق الآثار العشوائية.	Chi <sup>2</sup> Statistic= 0.093768 Prob.= 0.7594
القرار	النتيجة	اختبار Likelihood Ratio
سورية: لا يمكن رفض الفرضية العدم وبالتالي يعتمد نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة.	Chi <sup>2</sup> Statistic= 12.684077 Prob.= 0.2419	H <sub>0</sub> : نموذج الانحدار وفق الآثار الثابتة H <sub>1</sub> : نموذج الانحدار وفق الآثار التجميعية
القرار	النتيجة	اختبار Lagrange Multiplier
الهند: نرفض الفرضية العدم وبالتالي يعتمد نموذج الانحدار وفق الآثار العشوائية.	Chi <sup>2</sup> Statistic= 13.29300 Prob.= 0.0003	H <sub>0</sub> : نموذج الانحدار وفق الآثار التجميعية H <sub>1</sub> : نموذج الانحدار وفق الآثار العشوائية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

الجدول (05): نتائج اختبار Jarque-Bera



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

4.3. نتائج اختبار الفروض:

يعرض الجدول 6 نتائج اختبار المعادلة (1) في البنوك السورية. ويلاحظ في الجدول 6 وجود علاقة معنوية طردية بين LLP و  $\Delta NPL$ ، وبالتالي تؤدي الزيادة في نسبة التغير في القروض غير العاملة بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة المخصص بمقدار 0.07 وحدة. كما يتضح من الجدول وجود علاقة معنوية عكسية بين LLP و LLA، حيث تؤدي زيادة احتياطي خسائر القروض أول المدة بمقدار وحدة واحدة إلى تخفيض المخصص بمقدار 0.25 وحدة. أما بالنسبة لنتيجة معامل  $NPL_{t-1}$  فإنها تتفق مع التوقعات إلا أنها غير معنوية. وهذا يشير إلى عدم اعتماد مدراء البنوك السورية على رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة عند تقدير مخصص خسائر القروض. ومن جهة أخرى، تبين النتائج عدم معنوية معامل التغير في إجمالي القروض  $\Delta TL$ . وهذا يشير إلى عدم اعتماد مدراء البنوك في سورية على نسبة التغير في إجمالي القروض عند تقدير المخصص. وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص نتيجة مفادها أن مدراء البنوك في سورية يعتمدون في تقدير مخصص خسائر القروض على نسبة التغير في القروض غير العاملة بشكل طردي، واحتياطي خسائر القروض بشكل عكسي. ويبين معامل التحديد R-squared أن 38% من التغيرات الحاصلة في مخصص خسائر القروض تعود للمكونات غير التقديرية المستخدمة، وبالتالي يوجد متغيرات أخرى تفسر 62% من التغيرات في المخصص. كما يلاحظ من الجدول أن النموذج ككل دال إحصائياً.

الجدول (06): نتائج معادلة الانحدار (1) في سورية

Dependent Variable: LLP				
Sample: 2010 2020		Periods included: 10	Cross-sections included: 11	
Total panel (balanced) observations: 110				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.052499	0.014860	3.533026	0.0006
$\Delta TL$	-0.010506	0.013845	-0.758829	0.4497
$\Delta NPL$	0.076924	0.030225	2.545032	0.0124

NPL <sub>t-1</sub>	0.068611	0.047499	1.444470	0.1516
LLA	-0.259710	0.075547	-3.437744	0.0008
AR(1)	0.377341	0.113468	3.325519	0.0012
R-squared 0.380505 Adjusted R-squared 0.350722				
F-statistic 12.77575 Prob(F-statistic) 0.000000 Durbin-Watson stat 2.169705				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

أما في الهند، يبين الجدول 7 وجود علاقة معنوية طردية بين LLP و  $\Delta NPL$ ، أي أن زيادة نسبة التغير في القروض غير العاملة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة المخصص بمقدار 0.24 وحدة. كما يلاحظ وجود علاقة معنوية طردية بين LLP و  $NPL_{t-1}$ ، حيث يزداد المخصص بمقدار 0.38 وحدة عند زيادة رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة بمقدار وحدة واحدة. ويوضح الجدول أيضاً اعتماد المدراء على احتياطي خسائر القروض أول المدة  $LLA$ ، حيث تؤدي الزيادة في احتياطي خسائر القروض أول المدة بمقدار وحدة واحدة إلى تخفيض المخصص بمقدار 0.22 وحدة. ومن جهة أخرى، تبين النتائج عدم معنوية معامل التغير في إجمالي القروض  $\Delta TL$ . وهذا يشير إلى عدم اعتماد مدراء البنوك في الهند على نسبة التغير في إجمالي القروض عند تقدير المخصص. وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص نتيجة مفادها أن مدراء البنوك في الهند يعتمدون في تقدير مخصص خسائر القروض على نسبة التغير في القروض غير العاملة بشكل طردي، ورصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة بشكل طردي، واحتياطي خسائر القروض بشكل عكسي. ويبين معامل التحديد R-squared أن 81% من التغيرات الحاصلة في مخصص خسائر القروض تعود للمكونات غير التقديرية المستخدمة، وبالتالي يوجد متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج تفسر 19% من التغيرات في المخصص. كما يلاحظ من الجدول أن النموذج ككل دال إحصائياً.

#### الجدول (07): نتائج معادلة الانحدار (1) في الهند

<b>Dependent Variable: LLP</b>				
Sample: 2010 2020    Periods included: 10    Cross-sections included: 15				
Total panel (balanced) observations: 150				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002003	0.000802	2.498662	0.0136
$\Delta TL$	0.003131	0.002532	1.236566	0.2183
$\Delta NPL$	0.244502	0.028315	8.635063	0.0000
$NPL_{t-1}$	0.376406	0.033179	11.34466	0.0000
LLA	-0.221289	0.059205	-3.737659	0.0003
AR(1)	0.392633	0.075790	5.180572	0.0000
R-squared 0.812620 Adjusted R-squared 0.806114				
F-statistic 124.8986 Prob(F-statistic) 0.000000 Durbin-Watson stat 1.798901				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

ويعرض الجدول 8 نتيجة اختبار المعادلة (2) في سورية. ويلاحظ في الجدول أن الأرباح قبل الضريبة والمخصص تؤثر في سلوك مدراء البنوك، حيث تؤدي زيادة الأرباح قبل الضريبة والمخصص بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية بمقدار 0.03 وحدة. وهذا يدل على ممارسة سلوك إدارة

الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض في سورية، وبالتالي لا تتسم التقارير المالية للبنوك المدرجة في بورصة DSE بالجودة. وبالتالي نرفض الفرض الرئيسي الأول الذي ينص على أن التقارير المالية المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية في البلدان النامية تتسم بالجودة.

#### الجدول (08): نتائج معادلة الانحدار (2) في سورية

Dependent Variable: LLP				
Sample: 2010 2020		Periods included: 10	Cross-sections included: 11	
Total panel (balanced) observations: 110				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.029040	0.003453	8.409730	0.0000
EBTP	0.032531	0.011548	2.816972	0.0201
R-squared 0.036742 Adjusted R-squared 0.027823				
F-statistic 4.119468 Prob(F-statistic) 0.020146 Durbin-Watson stat 1.847500				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

ويظهر الجدول 9 نتيجة اختبار المعادلة (2) في الهند. ويلاحظ في الجدول عدم وجود تأثير للأرباح قبل الضريبة والمخصص في المستحقات التقديرية. وهذا يعني أن التقارير المالية للبنوك المدرجة في بورصة NSE تتسم بالجودة. وبالتالي نرفض الفرض الرئيسي الثاني الذي ينص على أن التقارير المالية المعتمدة على معايير المحاسبة المحلية في البلدان النامية لا تتسم بالجودة.

#### الجدول (09): نتائج معادلة الانحدار (2) في الهند

Dependent Variable: LLP				
Sample: 2010 2020		Periods included: 10	Cross-sections included: 15	
Total panel (balanced) observations: 150				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002965	0.000495	5.990597	0.0000
EBTP	-0.017940	0.018330	0.978742	0.3293
R-squared 0.006431 Adjusted R-squared -0.000282				
F-statistic 0.957936 Prob(F-statistic) 0.329305 Durbin-Watson stat 1.168299				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

يعرض الجدول 10 نتيجة اختبار المعادلة (3). ويلاحظ في الجدول أن نتيجة معامل المتغير الوهمي IFRS معنوية إيجابية، وهذا يعني أن البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية تزداد لديها المستحقات التقديرية بمقدار 0.019 مقارنة مع البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة المحلية. كما أن إشارة معامل المتغير التفاعلي EBTP\*IFRS تشير إلى أن البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية تعتمد على مقدار الأرباح قبل الضريبة والمخصص عند تقدير المخصص بالمقارنة مع البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة المحلية. حيث تقوم البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية بزيادة استخدام المستحقات التقديرية بمقدار 0.09 وحدة كلما ازدادت الأرباح قبل الضريبة والمخصص بمقدار وحدة واحدة. وبمعنى آخر البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية ممارسة لسلوك إدارة الأرباح. ويلاحظ في الجدول 10 أن نتيجة معامل EBTP غير معنوية أي أن البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة المحلية غير ممارسة لسلوك إدارة الأرباح، وتتفق هذه

النتيجة مع ما سبق عرضه عند دراسة مستوى جودة التقارير المالية في كل بلد بشكل فردي. يتبين مما سبق أن البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة المحلية تتفوق في جودة التقارير المالية على البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية. وبناءً عليه نرفض الفرض الرئيسي الثالث الذي ينص على زيادة مستوى جودة التقارير المالية في البلدان المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية عنه في البلدان غير المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية.

### الجدول (10): نتائج معادلة الانحدار (3)

Dependent Variable: LLP				
Sample: 2010 2020    Periods included: 10    Cross-sections included: 26				
Total panel (balanced) observations: 260				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004092	0.000928	4.408333	0.0000
EBTP	-0.023971	0.034032	-0.704385	0.4818
IFRS	0.022955	0.001926	11.91856	0.0000
EBTP*IFRS	0.062971	0.035508	1.773417	0.0473
R-squared 0.522092    Adjusted R-squared 0.516492				
F-statistic 93.22265    Prob(F-statistic) 0.000000    Durbin-Watson stat 1.899181				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

## 4. الخاتمة:

### 1.4. النتائج:

توصل هذا البحث إلى النتائج التالية:

✓ مدراء البنوك في سورية يعتمدون في تقدير مخصص خسائر القروض على نسبة التغير في إجمالي القروض بشكل عكسي، ونسبة التغير في القروض غير العاملة بشكل طردي، واحتياطي خسائر القروض بشكل عكسي.

✓ مدراء البنوك في الهند يعتمدون في تقدير مخصص خسائر القروض على نسبة التغير في القروض غير العاملة بشكل طردي، ورصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة بشكل طردي، واحتياطي خسائر القروض بشكل عكسي.

✓ ممارسة سلوك إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض في سورية، وبالتالي لا تتسم التقارير المالية للبنوك المدرجة في بورصة DSE بالجودة.

✓ البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة المحلية غير ممارسة لسلوك إدارة الأرباح.

✓ البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة المحلية تتفوق في جودة التقارير المالية على البنوك المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إنه على الرغم من كون الغرض الأساسي من تطوير معايير المحاسبة الدولية يتمثل في تحسين جودة التقارير المالية، إلا أن هذا التحسن في الجودة يختلف باختلاف هذا البحث قدم دليلاً تجريبياً عكس التوقعات، وبالتالي يمكن الجدول أن موضوع الجودة مرتبط بعوامل أخرى قد لا تتعلق بالمعايير

المحاسبية المطبقة، وإنما قد تعود لاختلافات في الظروف البيئية والمؤسسية. ففي سورية رغم اعتماد معايير محاسبية أعدت من قبل جهات تنظيمية عالمية إلا أنها لم تساهم في تحسين مستوى جودة التقارير المالية. بينما في الهند على الرغم من كونها بلد نامي إلا أنها تطبق معايير محاسبية ساهمت في الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح وتحسين ملحوظ في مستوى جودة التقارير المالية. وبناءً على ذلك يخلص هذا البحث إلى نتيجة مفادها أنه على الرغم من المنافع المتعددة التي تعود على البلدان النامية نتيجة تطبيقها معايير المحاسبة الدولية إلا أن تبني معايير المحاسبة الدولية ليس شرطاً كافياً لزيادة جودة التقارير المالية.

## 2.4. التوصيات:

وفقاً للنتائج السابقة يوصي هذا البحث بما يلي:

- ✓ من الضروري للجهات التنظيمية المحاسبية في البلدان النامية أن تعمل على رفع كفاءة الأسواق المالية من خلال وضع قوانين صارمة تساهم في حماية حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفين.
- ✓ من الضروري للجهات الرقابية في البلدان النامية أن تعمل على تحسين آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية الأجهزة الرقابية بغرض التقليل قدر الإمكان من تلاعب المدراء بالتقارير المالية.
- ✓ من الضروري للجهات التنظيمية المحاسبية في البلدان النامية أن تعمل على تطوير معايير محاسبية محلية مناسبة لبيئتها التنظيمية، حيث لكل بيئة خصوصيتها وما يلائم البلدان المتقدمة ليس بالضرورة أن يلائم البلدان النامية وإنما لكل بلد خصوصيته وما تفرضه بيئته.
- توصيات للدراسات المستقبلية: ووفقاً لهذا يقترح هذا البحث أن تقوم الدراسات المستقبلية بفحص دور المتغيرات البيئية والمؤسسية والاقتصادية (مثل معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، النظام القانوني المعتمد، النظام الاقتصادي، الظروف السياسية، فعالية الهيئات الرقابية، فعالية الجهات التنظيمية) في تحديد العلاقة بين تبني معايير المحاسبة الدولية وتحسين جودة التقارير المالية. كما يقترح هذا البحث قياس جودة التقارير المالية في قطاعات مختلفة كالقطاع الصناعي.

## 5. المراجع:

### 1.5. المراجع العربية:

- سعادة، ط. (2021). قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية وفق آلية مخصص خسائر القروض LLP: دراسة تجريبية متعددة المستويات التحليلية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 5(2)، 271-320.
- سلمان، ع. & جاري، أ. (2017). توافق البيئة العراقية مع معايير IFRS وتأثيره في جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة المحاسب القانوني، 5(5)، 41-9.

- فارس، ز. والسيد، ا. وعبد الجليل، ع. (2021). دور الشفافية في ترشيد التقديرات المحاسبية لمخصص خسائر القروض في البنوك التجارية (دراسة تطبيقية). *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 22 (العدد الثاني-الجزء الأول)، 578-549.
- القاضي، ح. & حمدان، م. المحاسبة الدولية ومعاييرها، (2012)، منشورات جامعة دمشق، سورية.
- لفته، منال. (2012). أهمية صياغة معايير محاسبية عربية دراسة مقارنة في ظل التوافق المحاسبي الدولي واختلاف العوامل البيئية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 18 (65)، 387-387.
- متولي، م. (2022). دراسة واختبار أثر تبني معيار التقرير المالي الدولي (IFRS, 9) والقيود بالبورصة على استخدام البنوك في مصر لمخصص خسائر القروض في إدارة الأرباح ورأس المال. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، 3 (1)، 575-523.
- مشكور، س. وعبد، ح. (2018) "نظام حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية" مدخل معاصر للإصلاح المالي والإداري في العراق (دراسة عملية في عينة من القطاعات العامة والخاصة)، بحث مقدم في مؤتمر نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين، 25-55.
- ياسين، أ. & كريج، و. (2020). ممارسة إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري "دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل". *مجلة جامعة حماة*، 3 (13).

## 2.5. المراجع الأجنبية:

- Ab Abonwara, K. M., Ahmad, N. L. B., & Halim, H. B. A. (2021). Determinants and Consequence of Adopting International Financial Reporting Standards (IFRS): A Systematic Literature Review. *J. Contemp. Manag. Inf. Technol*, 1(3), 39-48.
- Ahmed, A. S., Takeda, C., & Thomas, S. (1999). Bank loan loss provisions: a reexamination of capital management, earnings management and signaling effects. *Journal of accounting and economics*, 28(1), 1-25.
- Baig, M., & Khan, S. A. (2016). Impact of IFRS on earnings management: Comparison of pre-post IFRS era in Pakistan. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 230, 343-350
- Barth, M. E., Landsman, W., Lang, M., & Williams, C. (2006). Accounting quality: International accounting standards and US GAAP. *Manuscript, Stanford University*, 1-46
- Barth, M.E., Landsman, W.R., & Lang, M.H. (2008). International Accounting Standards and Accounting Quality. *Journal of Accounting Research*, 46(3), 467-498. Retrieved from: <https://doi.org/10.1111/j.1475679X.2008.00287.x>
- Beatty, A., Chamberlain, S. L., & Magliolo, J. (1995). Managing financial reports of commercial banks: The influence of taxes, regulatory capital, and earnings. *Journal of accounting research*, 33(2), 231-261.
- Beaver, W., C. Eger, S. Ryan and M. Wolfson. 1989. "Financial reporting and the
- Beest, F. V., Braam, G. J. M., & Boelens, S. (2009). Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics.
- Cai, L., Rahman, A. R., & Courtenay, S. M. (2008). The effect of IFRS and its enforcement on earnings management: An international comparison. Available at SSRN 1473571.
- Callao, S., & Jarne, J.I. (2010). Have IFRS Affected Earnings Management in the European Union?. *Accounting in Europe*, 72(2), 159-189. Retrieved from: <https://doi.org/10.1080/17449480.2010.511896>

- Cang, Y., Chu, Y., & Lin, T.W. (2014). An Exploratory Study of Earnings Management Detectability, Analyst Coverage and The Impact of IFRS Adoption: Evidence from China. *Journal of Accounting and Public Policy*, 33(4), 356-371. Retrieved from: <https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2014.04.003>
- Das, S., Vaish, A., & Goel, U. (2012). Does Loan Loss Provision Signal Income Smoothing?-An Empirical Investigation of Indian Banking Industry. *IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, 11(2).
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). Detecting earnings management. *Accounting review*, 193-225
- Dechow, Patricia, & Ge, Weili, & Schrand, Catherine. (2010). Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50, 344-401. Retrieved from: <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.09.001>
- Elleuch, S. H., & Taktak, N. B. (2015). Earnings management and evolution of the banking regulation: The case of Tunisian banks following the IMF recommendations. *Journal of Accounting in Emerging Economies*
- Ewert, Ralf, & Wagenhofer, Alfred. (2005). Economic Effects of Tightening Accounting Standards to Restrict Earnings Management. *The Accounting Review*, 80(4), 1101-1124. Retrieved from: <https://www.jstor.org/stable/4093118>
- Ghosh, S. (2007). Loan loss provisions, earnings, capital management and signalling: Evidence from Indian Banks. *Global Economic Review*, 36(2), 121-136
- Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). The economic implications of corporate financial reporting. *Journal of accounting and economics*, 40(1-3), 3-73.
- Guermazi, W., & Halioui, K. (2020). Do differences in national cultures affect cross country conditional conservatism behavior under IFRS?. *Research in International Business and Finance*, 52, 101171 <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2019.101171>
- Guillaume, O., & Pierre, D. (2016). The Convergence of US GAAP with IFRS: A Comparative Analysis of Principles based and Rules-based Accounting Standards. *Scholedge International Journal of Business Policy & Governance*, 3(5), 63-72.
- Gunny, K. A. (2010). The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks. *Contemporary accounting research*, 27(3), 855-888.
- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting horizons*, 13(4), 365-383.
- Houqe, M. N., van Zijl, T., Dunstan, K., & Karim, A. W. (2012). The effect of IFRS adoption and investor protection on earnings quality around the world. *The International journal of accounting*, 47(3), 333-355.
- Ipino, E., & Parbonetti, A. (2017). Mandatory IFRS adoption: the trade-off between accrual-based and real earnings management. *Accounting and business research*, 47(1), 91-12
- Irwandi, S. A. (2020). Determinants of financial reporting quality: Evidence from Indonesia. *Journal of International Studies*, 13(2), 25-33.
- Jeanjean, T., & Stolowy, H. (2008). Do accounting standards matter? An exploratory analysis of earnings management before and after IFRS adoption. *Journal of accounting and public policy*, 27(6), 480-494.
- Junior, D., Ohlson, M., Lourenço, I., & Lima, G. (2018). Mandatory adoption of IFRS and earnings management in emerging countries: the role of national culture. In XVII USP International Conference in Accounting.



- Kanagaretnam, K., Lobo, G. J., & Mathieu, R. (2004). Earnings management to reduce earnings variability: evidence from bank loan loss provisions. *Review of Accounting and Finance*.
- Kanagaretnam, K., Lobo, G. J., & Wang, C. (2015). Religiosity and earnings management: International evidence from the banking industry. *Journal of Business Ethics*, 132(2), 277-296.
- Kao, Hui-Sung, & Wei, Tzu-Han. (2014). The Effect of IFRS, Information Asymmetry and Corporate Governance on The Quality of Accounting Information. *Asian Economic and Financial Review*, 4(2), 226-256. Retrieved from: <https://econpapers.repec.org/RePEc:asi:aeafj:2014:p:226-256>
- Key, K.G., & Kim, J.Y. (2020). IFRS and Accounting Quality: Additional Evidence from Korea. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 39, 100306. Retrieved from: <https://doi.org/10.1016/j.intaccudtax.2020.100306>
- Leuz, C., Nanda, D., & Wysocki, P. D. (2003). Earnings management and investor protection: an international comparison. *Journal of financial economics*, 69(3), 505-527
- Martinez-Diaz, L. (2005). Strategic experts and improvising regulators: explaining the IASC's rise to global influence, 1973–2001. *Business and Politics*, 7(3), 1-26.
- Mita, A. F., & Husnah, N. (2015). An empirical examination of factors contributing to the adoption of IFRS in developing countries. *Journal of Economics, Business, & Accountancy Ventura*, 18(3), 427-438.
- Mongrut, S., & Winkelried, D. (2019). Unintended Effects of IFRS Adoption on Earnings Management: The Case of Latin America. *Emerging Markets Review*, 38, 377-388. Retrieved from: <https://doi.org/10.1016/j.ememar.2018.11.004>
- Nelson, M. W. (2003). Behavioral evidence on the effects of principles-and rules-based standards. Available at SSRN 360441.
- Nobes, C. & Parker, R., 2016, Comparative international accounting 13th edition. Harlow, England; New York: Pearson.
- Nobes, C. W. (2005). Rules-based standards and the lack of principles in accounting. *Accounting Horizons*, 19(1), 25-34.
- Norden, L., & Stoian, A. (2013). *Bank earnings management through loan loss provisions: a double-edged sword?*. Netherlands Central Bank, Research Department.
- Ozili, P. K. (2022). Determinants of bank income smoothing using loan loss provisions in the United Kingdom. *Journal of Economic and Administrative Sciences*.
- Pelucio-Grecco, M.C., Geron, C.M.S., Grecco, G.B., & Lima, J.P.C. (2014). The Effect of IFRS on Earnings Management in Brazilian Non-Financial Public Companies. *Emerging Markets Review*, 21, 42-66. Retrieved from <https://doi.org/10.1016/j.ememar.2014.07.001>
- Pena, H.F., & Franco J.B. (2017). Impact of IFRS on the Quality of Financial Information in The United Kingdom and France: Evidence from A New Perspective. *Intangible Capital*, 13(4), 850-878 Retrieved from: <https://doi.org/10.3926/ic.939>
- Pena, H.F., & Franco J.B. (2017). Impact of IFRS on the Quality of Financial Information in The United Kingdom and France: Evidence from A New Perspective. *Intangible Capital*, 13(4), 850-878 Retrieved from: <https://doi.org/10.3926/ic.939>
- Perera, M. H. B. (1989). Accounting in developing countries: A case for localised uniformity. *The British Accounting Review*, 21(2), 141-157.
- Posner, E. (2010). Sequence as explanation: The international politics of accounting standards. *Review of International Political Economy*, 17(4), 639-664.
- Rahman, M. M., Moniruzzaman, M., & Sharif, M. J. (2013). Techniques, motives and controls of earnings management. *International Journal of Information Technology and Business Management*, 11(1), 22-34

- Rathke, A.A.T., Santana, V.D.F., Lourenço, I. M.E.C., & Dalmácio, F.Z. (2016). International financial reporting standards and earnings management in Latin America. *Revista de administração contemporânea*, 20(3), 368-388.
- Ronen, J. & Yaari, V. (2008). Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice and Research, *Springer US*.
- Schipper, K. (1989). Earnings management. *Accounting horizons*, 3(4), 91
- Schipper, K. (2003). Principles-based accounting standards. *Accounting horizons*, 17(1), 61-72.
- structure of bank share prices." *Journal of Accounting Research* 27 (2): 157-178.
- Suharsono, R. S., Nirwanto, N., & Zuhroh, D. (2020). Voluntary disclosure, financial reporting quality and asymmetry information. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(12), 1185-1194.
- Sundvik, D. (2019). The impact of principles-based vs rules-based accounting standards on reporting quality and earnings management. *Journal of Applied Accounting Research*.
- Trabelsi, R. (2016). International accounting normalization and harmonization processes across the world: History and overview. *GSTF Journal on Business Review (GBR)*, 4(2).
- vanOosterbosch, R. J. (2010). Earnings Management in the Banking Industry: The consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions.
- Vishnani, S., Agarwal, S., Agarwalla, R., & Gupta, S. (2019). Earnings management, capital management and signalling behaviour of Indian banks. *Asia-Pacific Financial Markets*, 26(3), 285-295.
- Walland, L., & Koch, T. (2000). Bank Loan-Loss Accounting: A Review of Theoretical and Empirical Evidence. *Economic Review. Federal Reserve Bank of Atlanta*
- Wetmore, J. L., & Brick, J. R. (1994). Loan-loss provisions of commercial banks and adequate disclosure: A note. *Journal of Economics and Business*, 46(4), 299-305.
- Yurisandi, T., & Puspitasari, E. (2015). Financial Reporting Quality Before and After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics Measurement. *Procedia Social and Behavioral Sciences*, 211, 644-652. Retrieved from: <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2015.11.091>
- Zeghal, D., & Mhedhbi, K. (2006). An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries. *The international journal of accounting*, 41(4), 373-386.
- Zehri, F., & Chouaibi, J. (2013). Adoption determinants of the International Accounting Standards IAS/IFRS by the developing countries. *Journal of Economics Finance and Administrative Science*, 18(35), 56-62.

6. هوامش:

<sup>1</sup> <https://data.worldbank.org/country/india>

<https://data.worldbank.org/country/syrian-arab-republic>

<sup>2</sup> يدير هذا الموقع مكتب الشؤون العامة العالمية في وزارة الخارجية الأمريكية. <https://share.america.gov/look-at-worlds-largest-stock-exchange/>

<sup>3</sup> تؤدي نسبة المتغيرات غير التقديرية إلى إجمالي القروض إلى تقليل الفروق بين الشركات.

<sup>4</sup> نقلاً عن (Ronen and Yaari 2008, p. 372)